

Distr.: General
19 April 2022
Original: English
Arabic

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة

دورة عام 2022

الدورة السابعة والسبعون

البند 11 (ب) من جدول الأعمال

البند 21 (أ) من القائمة الأولية*

23 تموز/يوليه 2021-22 تموز/يوليه 2022

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة: متابعة مؤتمر الأمم

تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها

المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً

الأمم المتحدة: استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل

البلدان نمواً للعقد 2011-2020

متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير معلومات عن برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2022-2031 وهو يقدم عملاً بقرار الجمعية العامة 216/76 وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 19/2021. وترد فيه آخر المستجدات بشأن الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، الذي تغير موعد عقده بسبب الحالة المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وآثارها غير المسبوقة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/77/50

110522 030522 22-05795 (A)



أولا - مقدمة عن الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا والتقدم المحرز فيها

- 1 - قررت الجمعية العامة، بموجب قراراتها 242/73 و 232/74 ألف، عقد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا في الدوحة في الفترة من 21 إلى 25 آذار/مارس 2021، على أرفع مستوى ممكن، بما يشمل رؤساء الدول والحكومات، وأوجزت، في جملة أمور، ولاية المؤتمر وجوانبه التنظيمية. وقررت الجمعية، بموجب قرارها 232/74 بء، بعد أن لاحظت مع القلق الحالة المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وآثارها غير المسبوبة، تغيير موعد المؤتمر وعقده في الفترة من 23 إلى 27 كانون الثاني/يناير 2022 في الدوحة.
- 2 - وقررت الجمعية العامة، بموجب قرارها 251/76، أن تغير مجددا موعد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، وأن تعقده، على أساس استثنائي، في جزأين، يعقد الجزء الأول في نيويورك في 17 آذار/مارس 2022، والثاني في الدوحة، من 5 إلى 9 آذار/مارس 2023. وقررت الجمعية أيضا أن تنظم الأنشطة الأخرى المتصلة بالمؤتمر، بما فيها الأنشطة الصادرة بها تكليف بموجب قرارها 232/74 ألف، خلال الجزء الثاني من المؤتمر.
- 3 - وقد عقد الجزء الأول من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا في نيويورك في 17 آذار/مارس 2022، حيث اعتمد المؤتمر برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا، بصيغته الواردة في مرفق الوثيقة A/CONF.219/2022/3. وأقرت الجمعية العامة برنامج عمل الدوحة في 1 نيسان/أبريل 2022.

ثانيا - برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2021-2031

- 4 - لا تزال جائحة كوفيد-19 تؤثر على أقل البلدان نموا. فحتى 28 شباط/فبراير 2022، لم يتم تطعيم سوى 19 في المائة من سكان تلك البلدان تطعيما كاملا، مقارنة بـ 73 في المائة من سكان البلدان المتقدمة النمو. ولا تزال معدلات فحص الإصابة بكوفيد-19 في أقل البلدان نموا منخفضة للغاية، مما يعوق قدرة تلك البلدان على التصدي للسلالات الجديدة الشديدة العدوى للفيروس، مثل متحور أوميكرون. وهناك حاجة ملحة إلى سد فجوة تمويل مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 البالغة 16 بليون دولار، للسماح لها بإنقاذ الأرواح، وإلى توسيع نطاق وصول البلدان النامية إلى وسائل التشخيص والعلاجات واللقاحات. وتحتاج أقل البلدان نموا إلى زيادة الدعم المقدم لها للتصدي للجائحة، بما في ذلك نقل التكنولوجيا وبناء القدرات لإنتاج وسائل التشخيص واللقاحات والعلاجات الخاصة بها.
- 5 - ويتباطأ حاليا الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته البلدان الأقل نموا في عام 2021. وتشير الأدلة والدراسات الأولية إلى أن عودة الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات ما قبل الجائحة سيطلب من أقل البلدان نموا وقتا يزيد عدة سنوات عما تتطلبه تلك العودة بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو. ومع محدودية خيارات التعليم عبر الإنترنت، يمكن أن يؤدي الإغلاق الممتد للمدارس في العديد من أقل البلدان نموا إلى خسائر طويلة الأجل في التعليم. وبسبب ضيق الحيز المالي لأقل البلدان نموا، قلت قدرتها على اتخاذ تدابير تحفيزية، بما في ذلك تعزيز الحماية الاجتماعية، ويحتمل أن يزداد تقلص هذا الحيز بسبب تكاليف الاقتراض المتزايدة. ويعتمد عدد كبير من أقل البلدان نموا اعتمادا كبيرا على صادرات السلع الأساسية أو السياحة،

وقد تضررت بشدة من الركود المرتبط بالجائحة. وأصبحت أعباء الديون والتكاليف المتزايدة لخدمة الديون تشكل تحدياً متزايداً لأقل البلدان نمواً، مما يزيد من تعرضها لحالة مديونية حرجية. وفي نهاية عام 2021، انتهت فترة سريان مبادرة تعليق خدمة الديون بالنسبة لأقل البلدان نمواً والبلدان المنخفضة الدخل، وستزيد المدفوعات المؤجلة من احتياجات خدمة الديون في البلدان الأقل نمواً المشاركة في المبادرة البالغ عددها 24 بلداً. وبإضافة آفاق النمو غير المؤكدة وتزايد مخاطر المناخ، فضلاً عن تخفيض المعروض النقدي في العالم، يتضح أن البلدان معرضة بشدة لمواجهة أزمات ديون مطولة. وبدون تخفيف كافٍ للديون، لن يكون تحقيق أهداف التنمية المستدامة في متناول أقل البلدان نمواً.

6 - وفي التقرير الأخير للفريق العامل الثاني التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ المعنون *Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability* (تغير المناخ 2022: الآثار والتكيف والقابلية للتضرر)، تبين أن الآثار الضارة لتغير المناخ، مثل موجات الحر والجفاف والفيضانات، لا تزال تزداد سوءاً. ويتعرض ملايين الأشخاص، ولا سيما سكان أقل البلدان نمواً، لانعدام الأمن الغذائي والمائي الحاد، والسكان ذوو الدخل المنخفض هم الأكثر تضرراً.

7 - وفي ضوء ما تقدم، جرى اعتماد برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2022-2031 خلال الجزء الأول من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً. ويتألف برنامج العمل من طائفة جديدة من الالتزامات المجددة والمعززة يتعين أن تقي بها البلدان الأقل نمواً وشركاؤها الإنمائيون، وترتكز على أهداف عليا هي التعافي من الجائحة على نحو سريع ومستدام وشامل للجميع، وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات في المستقبل، والقضاء على الفقر المدقع، والتمكين من التأهل للخروج من فئة أقل البلدان نمواً، وضمان الحصول على تمويل مستدام ومبتكر، والاستفادة من قوة العلم والتكنولوجيا والابتكار، وإحداث تحول هيكلي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتألف برنامج العمل من مجموعة طموحة شاملة وواسعة النطاق من الإجراءات والغايات، تتشكل بها شراكة متجددة بين أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والحكومات على الصعد كافة. وسيساعد التنفيذ السريع والكامل لبرنامج العمل أقل البلدان نمواً على التصدي لجائحة كوفيد-19 المستمرة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية السلبية، والعودة إلى مسار يكفل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتصدي لتحديات تغير المناخ، وتحقيق خطوات واسعة في سبيل الخروج من فئة البلدان الأقل نمواً على نحو مستدام ولا رجعة فيه.

8 - ويتضمن برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2022-2031 ستة مجالات تركيز رئيسية:

(أ) الاستثمار في البشر في أقل البلدان نمواً: القضاء على الفقر وبناء القدرات الكفيلة بعدم ترك أحد خلف الركب؛

(ب) تسخير قوة العلم والتكنولوجيا والابتكار لمكافحة مواطن الضعف المتعددة الأبعاد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(ج) دعم التحول الهيكلي بوصفه محركاً لتحقيق الازدهار؛

(د) تعزيز مشاركة أقل البلدان نمواً في التجارة الدولية والتكامل الإقليمي؛

(هـ) مواجهة تغير المناخ، والتدهور البيئي، والتعافي من جائحة كوفيد-19، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية من أجل تحقيق تنمية مستدامة واعية بالمخاطر؛

(و) تعبئة التضامن الدولي وتنشيط الشراكات العالمية والأدوات والآليات المبتكرة: مسيرة نحو التأهل بشكل مستدام للخروج من فئة أقل البلدان نمواً.

9 - والاستثمار في البشر هو المفتاح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويحدد هذا المجال الأول من مجالات تركيز برنامج العمل طائفة واسعة من الغايات والإجراءات القطاعية والمشاركة بين القطاعات تتصل بمجالات منها: القضاء على الفقر وبناء القدرات؛ ونظم الحماية الاجتماعية الشاملة للجميع؛ وحصول الجميع على التعليم الجيد والمهارات والتعلم مدى الحياة؛ والمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات؛ والسكان والصحة؛ والاستثمار في الشباب؛ والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية؛ والتوسع الحضري والمأوى؛ والهجرة والتنقل؛ والحوكمة الرشيدة والفعالة على جميع المستويات؛ وبناء السلام والحفاظ عليه. وستؤدي هذه الغايات والإجراءات مجتمعة دوراً هاماً في تسريع وتيرة التقدم وبناء الزخم نحو عقد من العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وعدم ترك أحد خلف الركب.

10 - ومن المسلم به منذ أمد بعيد أن العلم والتكنولوجيا والابتكار أمور أساسية للتعبيل بالتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع التعجيل في الوقت نفسه بالتنوع الاقتصادي وتحسين الإنتاجية. ويعترف برنامج العمل بالدور المحوري للعلم والتكنولوجيا والابتكار لدى أقل البلدان نمواً في مكافحة الضعف المتعدد الأبعاد، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وجني ثمار الثورة الصناعية الرابعة، والتعافي من جائحة كوفيد-19، وبناء القدرة على الصمود في وجه التحديات الناشئة، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص، والرقمنة والاتصال الإلكتروني العريض النطاق. والغايات والإجراءات، الكمية والنوعية على السواء، المشمولة بمجال التركيز هذا، تشكل معاً عاملاً مركزياً يمكن أقل البلدان نمواً من الاستفادة من التقدم التكنولوجي وتعزيز تنمية القدرات الإنتاجية.

11 - ولا يزال التحول الهيكلي يشكل ركيزة أساسية لزيادة الإنتاجية والنمو في أقل البلدان نمواً، بطرق منها تنوع الصادرات. وتشكل الخبرات والدروس المستفادة من برامج العمل السابقة أساساً تستند إليه الغايات والإجراءات المتعلقة ببناء القدرات الإنتاجية، وتطوير الهياكل الأساسية، والاتصال بسلاسل القيمة العالمية والإقليمية، وتعزيز اقتصاد الخدمات والتجارة، فضلاً عن تنمية القطاع الخاص. وتحقيق هذه الغايات لن يؤدي فقط إلى تعزيز إمكانات أقل البلدان نمواً في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتهيئة فرص العمل اللائق، بل سيسهم أيضاً إسهاماً مباشراً في تحسين رفاه الأفراد والأسر.

12 - وتشكل التجارة الدولية والتكامل الإقليمي حجر الزاوية في برنامج العمل، إذ يتيحان فرصاً هامة لأقل البلدان نمواً للاستفادة من النظام التجاري المتعدد الأطراف. بيد أن أقل البلدان نمواً كمجموعة لم تحقق الفوائد المحتملة من الاتفاقات المتعلقة بالتجارة الدولية. ويوجز برنامج العمل مجموعة من الغايات والإجراءات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق بصورة معفاة من الرسوم الجمركية والحصص، وبقواعد المنشأ التفضيلية، والاستثناء الممنوح لأقل البلدان نمواً في مجال الخدمات، والمساعدة التقنية وبناء القدرات، بطرق منها مبادرة المعونة لصالح التجارة، والاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، والتجارة الإلكترونية، والتكامل الإقليمي، وعدة مجالات أخرى، من شأنها أن تساعد أقل البلدان نمواً على

الاستفادة الكاملة من تدابير الدعم الدولية المتاحة لها من أجل تسخير المكاسب الاقتصادية المتحققة من النمو القائم على التصدير.

13 - ولا تزال أقل البلدان نموا أكثر البلدان تعرضا للصدمات الخارجية، سواء كانت متصلة بالصحة العامة، أو أسعار السلع الأساسية، أو الركود الاقتصادي العالمي، أو الآثار الضارة لتغير المناخ، أو مخاطر الكوارث. وقد تسبب تأثير جائحة كوفيد-19 وأزمة المناخ المستمرة في فقدان أقل البلدان نموا مكاسب متصلة بالتنمية حققتها بشق الأنفس في مجموعة من المؤشرات. وسيتركز مجال تركيز برنامج عمل الدوحة المتمثل في التصدي لتغير المناخ، والتدهور البيئي، والتعافي من جائحة كوفيد-19، وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية من أجل التنمية المستدامة الواعية بالمخاطر، على تحديد الغايات والإجراءات اللازمة لمساعدة أقل البلدان نموا على التصدي للجائحة مع بناء القدرة على الصمود بطريقة تكمل أطر التنمية المستدامة الدولية القائمة، مثل اتفاق باريس وإطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث.

14 - ويعتمد التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا اعتمادا حاسما على تأمين الموارد اللازمة، سواء كانت عامة أو خاصة. أما مجال التركيز السادس من برنامج العمل فهو مكرس لحشد التضامن الدولي، وإعادة تنشيط الشراكات العالمية، والأدوات المبتكرة، فضلا عن التأهل بطريقة مستدامة للخروج من فئة أقل البلدان نموا. وتتناول مجموعة الغايات الكمية والنوعية والإجراءات ذات الصلة شتى مصادر التمويل المتاحة لتعبئة الموارد، بما في ذلك التدابير المحلية، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، والتعاون الإنمائي الدولي، عن طريق التعاون الثلاثي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب وغيرهما من أشكال التعاون، والاستثمار الأجنبي المباشر، واستمرارية القدرة على تحمل الديون، ومبادرات التعامل مع الديون من خلال هيكلية ديون شفافة ذات جودة أفضل، والتحويلات. ويشمل مجال التركيز توسيع نطاق تدابير الدعم الدولي الذي يُقدّم إلى أقل البلدان نموا التي هي في طور رفع أسمائها من القائمة وتلك التي رُفعت أسمائها منها من أجل كفالة أن يكون الرفع من القائمة مستداما ولا رجعة فيه.

15 - ويتضمن برنامج العمل فروعاً مخصصة تتناول توافر البيانات واستخدامها، فضلا عن الرصد والمتابعة والتنفيذ. وسيؤدي التنفيذ دورا حاسما في تقييم التقدم الذي تحرزه أقل البلدان نموا وشركاؤها الإنمائيون وسينهض بالتنفيذ الفعال لبرنامج العمل.

ثالثا - الطلبات الموجهة إلى الأمين العام في برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2022-2031

16 - يتضمن برنامج عمل الدوحة عدة طلبات قدمت إلى الأمين العام، بما في ذلك إعداد تقارير للدورتين السابعة والسبعين والثامنة والسبعين للجمعية العامة، وتقديم التوجيه لكفالة التعبئة والتنسيق الكاملين لجميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة لتيسير التنفيذ المنسق لبرنامج العمل والاتساق في متابعته ورصده، إلى جانب إجراءات أخرى. ويقدم هذا الفرع استعراضا لهذه الطلبات ومعلومات عن الخطوات الأولية والمقررة.

17 - في الفقرة 42 من برنامج عمل الدوحة، أقرت الدول الأعضاء بالحاجة إلى معالجة حالات انعدام الأمن الغذائي الشديدة وطلبت إلى الأمين العام أن يستكشف جدوى وفعالية إنشاء نظام تخزين لأقل البلدان نموا على أساس إقليمي ودون إقليمي ووضع طرائق إدارية لهذا النظام، أو اعتماد وسائل بديلة مثل

التحويلات النقدية، مع مراعاة الآثار الاقتصادية والمخاطر الممكنة، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة للنظر فيه في دورتها السابعة والسبعين.

18 - واستجابة لذلك الطلب، يجري إعداد تقرير، بالتشاور مع الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، يتضمن استعراضاً للأدلة الحديثة على تأثير الأمن الغذائي في أقل البلدان نمواً بجائحة كوفيد-19، وتقاًم أزمة المناخ، والصدمات وتقلب الأسعار في أسواق الأغذية، وغير ذلك من العوامل، فضلاً عن تقييم لنظم التخزين، وسيقدم توصيات لتتظر فيها الجمعية العامة. وسيستند التقرير إلى نتائج مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2021 ومتابعته.

19 - في الفقرة 52 من برنامج العمل، تعهدت الدول الأعضاء بإجراء دراسات جدوى لاستكشاف إمكانية إنشاء جامعة افتراضية أو منصات مكافئة أخرى لدعم تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات عبر الإنترنت في مستوى الدراسة الجامعية والدراسات الجامعية العليا في أقل البلدان نمواً والبلدان التي رفعت أسماؤها حديثاً من أجل تحقيق أهداف من قبيل توفير الدعم السياسي لتعزيز التعليم عن بعد والتعلم المفتوح في الدراسة الجامعية والدراسات الجامعية العليا في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، مع كفالة تحقيق التوازن بين الجنسين بنسبة 50/50 في جميع مراحل الدراسة بالتزامن مع ضمان اتخاذ تدابير خاصة لإتاحة إمكانية الاستفادة من ذلك للأشخاص الأكثر فقراً والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة؛ وإنشاء شبكة افتراضية من المؤسسات التعليمية داخل أقل البلدان نمواً وخارجها؛ والمساعدة في تصميم المقررات الدراسية ووضع المناهج الدراسية؛ وتوسيع نطاق النظام التعليمي وتحقيق استدامته، مع مراعاة جميع المبادرات القائمة مسبقاً التي وضعتها الجهات الشريكة المعنية بطريقة شاملة.

20 - بدأ العمل، بالتشاور مع الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمؤسسات الأكاديمية، لمسح المبادرات القائمة، والطرائق الجديدة الممكنة، والاحتياجات من الموارد، والمسائل المتصلة بالاعتماد، ومصادر التمويل المستدام بغية إعداد تقرير للأمين العام لكي تتظر فيه الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين.

21 - في الفقرة 217 من برنامج العمل، شددت الدول الأعضاء على الحاجة إلى تعزيز النظام الشامل القائم للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة، والتدابير الشاملة للتخفيف من حدة الأزمات المتعددة الأخطار، وبناء القدرة على الصمود لمصلحة أقل البلدان نمواً، بما يتماشى مع إطار سندي كفاءة رئيسية لبناء القدرة على الصمود في مواجهة مختلف أنواع الصدمات والتخفيف من آثارها، وتعهدت بالاستفادة المثلى من المبادرات الحالية. ودعت الأمين العام إلى القيام، مع أقل البلدان نمواً، بإجراء دراسة شاملة بشأن الترتيبات القائمة والدروس المستفادة والثغرات المحددة وتقديمها إلى الجمعية العامة لمواصلة النظر فيها.

22 - تنظم الشبكة الدولية لنظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة المؤتمر الثالث المعني بالإنذار المبكر بالأخطار المتعددة بالاقتران مع انعقاد المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث لعام 2022. ومن بين المدخلات التي ستوفرها إجراءات المؤتمر ونتائجه مدخلات قيمة في الدراسة الشاملة، التي ستجرى بالتشاور مع جميع الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة.

23 - في الفقرة 261 من برنامج العمل، تعهدت الدول الأعضاء باعتماد وتنفيذ نظم لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً، وكررت تأكيد القرار القاضي بتقديم دعم مالي وتقني لإعداد المشاريع والتفاوض على العقود، وإسداء دعم استشاري لتسوية المنازعات المتصلة بالاستثمار، وإتاحة الوصول إلى المعلومات

المتعلقة بمرافق الاستثمار، وتحسين البيئات المواتية، وتوفير تأمين ضد المخاطر وتقديم الضمانات ذات الصلة عن طريق جهات منها على سبيل المثال الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار. وطلبت في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يستكشف جدوى إنشاء مركز دولي لدعم الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً في شكل مركز جامع لحشد الدعم من أجل تنفيذ نظام تشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً والبلدان التي رفعت أسماؤها من قائمة أقل البلدان نمواً، وأن يقدم هذه الدراسة مشفوعة بتوصيات إلى الجمعية العامة كي تنظر فيها في دورتها الثامنة والسبعين.

24 - في الفقرتين 282 و 283 من برنامج العمل، رحبت الدول الأعضاء بالعمل الذي تضطلع به فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية برفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً، بقيادة مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، من أجل تقديم دعم معزز ومنسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة للبلدان التي هي في طور رفع أسمائها من القائمة ودعت مكتب الممثلة السامية إلى الدعوة إلى توفير حوافز وتدابير دعم مناسبة ويمكن التنبؤ بها وإضافية للبلدان التي هي في طور رفع أسمائها من القائمة والبلدان التي رفعت أسماؤها حديثاً وتعبئة دعم دولي إضافي لتنفيذ استراتيجيات الانتقال السلس. ورحبت الدول الأعضاء بإنشاء مرفق لدعم الرفع من القائمة بطريقة مستدامة، بوصفه حلاً ملموساً بقيادة البلدان لتقديم دعم مكثف في مجال تنمية القدرات، وذلك بالاشتراك بين مكتب الممثلة السامية، بوصفه رئيساً لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بوصفها أمانة لجنة السياسات الإنمائية. والعمل جارٍ حالياً لمواصلة تعزيز الدعم المنسق والمتسق الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة ولتجميع خدمات المشورة وبناء القدرات المتكاملة التي تقدم إلى كل بلد على حدة فيما يتعلق بالرفع من القائمة والتي تستخدم كمستودع ومركز لتبادل المعلومات المتعلقة بالمبادرات والمشاريع المضطلع بها دعماً لهذه البلدان.

25 - في الفقرة 300 من برنامج العمل، طُلب إلى الأمين العام أن يكفل التعبئة والتنسيق الكاملين لجميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة تيسيراً للتنفيذ المنسق لبرنامج العمل والاتساق في متابعته ورصده على المستويات الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي. وينبغي أن تظل آليات التنسيق المتاحة، مثل مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، فضلاً عن منسقي الأمم المتحدة المقيمين، نشطة في هذا الصدد.

26 - وفي الفقرة 302 من برنامج العمل دُعي مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية إلى إعداد خريطة طريق شاملة لتسريع وتيرة تنفيذ برنامج عمل الدوحة، تحدد فيها الأدوار والمسؤوليات المحددة لمختلف أصحاب المصلحة، بغية كفالة أن تؤدي الالتزامات المقطوعة لصالح أقل البلدان نمواً إلى تحقيق نواتج مستهدفة ملموسة من شأنها أن تيسر تنفيذ برنامج العمل وتساعد أقل البلدان نمواً على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والآلية الرئيسية للقيام بذلك هي الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بأقل البلدان نمواً، الذي يقوده مكتب الممثلة السامية. وسيشعر الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات، في اجتماعه المقبل، في إعداد خريطة طريق شاملة للتعبيل بتنفيذ برنامج العمل، تشمل مدخلات من جهات معنية أخرى، منها الأوساط الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني، والبرلمانيون، والقطاع الخاص، والشباب. وستظل خريطة الطريق قيد الاستعراض المستمر لكفالة التنفيذ الفعال لبرنامج العمل. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم مكتب الممثلة السامية حالياً بوضع إطار للرصد سيتضمن مجموعة مؤشرات يمكن من خلالها تقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل.

- 27 - وفيما يتعلق بالفقرة 307 من برنامج العمل، سيعيد تقرير متضمنا توصيات، بالتشاور مع الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج واللجان الإقليمية المعنية، لكي تنظر فيه الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين بغية كفالة التنفيذ الفعال لمهام مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وتعزيز قدراته وفعاليتها في دعم أقل البلدان نموا، فضلا عن فعالية الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى أقل البلدان نموا.
- 28 - وستوفر تقارير الأمين العام التي دُعي إلى تقديمها في إطار برنامج العمل فيما يخص الدورتين السابعة والسبعين والثامنة والسبعين للجمعية العامة موجزا للطرق الهامة التي يمكن بها لأقل البلدان نموا وشركائها الإنمائيين إحراز تقدم في سبيل التصدي للتحديات الحاسمة من خلال إجراءات هادفة ومركزة.

رابعاً - استنتاجات

- 29 - لا تزال جائحة كوفيد-19 تسبب خسائر صحية واجتماعية واقتصادية مدمرة في أقل البلدان نموا. ويلزم بذل جهود متضافرة للتصدي للجائحة، بطرق منها نشر اللقاحات والانتعاش الاقتصادي. ويتحتم البدء في تنفيذ برنامج العمل الجديد لصالح أقل البلدان نموا في الوقت المناسب والتركيز على احتياجاتها الخاصة لاستعادة المكاسب التي فقدتها فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.
- 30 - وأقل البلدان نموا وشركاؤها الإنمائيون، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والحكومات على جميع المستويات، مدعوون إلى وضع استراتيجيات وخطط وإجراءات لترجمة برنامج عمل الدوحة إلى نتائج ملموسة. وتدعى أقل البلدان نموا إلى تعميم برنامج العمل في خططها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية. ولمنظومة الأمم المتحدة دور حاسم تؤديه في النهوض بالتنفيذ على الصعد العالمي والإقليمي والوطني. وستساعد الإجراءات القوية التي تتخذها هيئات الإدارة والمجالس التنفيذية لكيانات منظومة الأمم المتحدة في كفالة ترجمة برنامج العمل إلى نتائج على أرض الواقع. والدعوة موجهة إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بقيادة المنسقين المقيمين في أقل البلدان نموا، لكفالة أن تجسد التقييمات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في تلك البلدان أحكام برنامج العمل تجسيدا كاملا. وينبغي إجراء تقييمات منتظمة ومنهجية للموارد والخطط الاستراتيجية والبرامج والأنشطة الداعمة لأقل البلدان نموا على نطاق كيانات منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن تقديم تقارير منتظمة وأكثر تنظيما عن أعمال الأمم المتحدة الداعمة لتلك البلدان.
- 31 - ويتيح التحضير للجزء الثاني لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا، الذي سيعقد في الدوحة في الفترة من 5 إلى 9 آذار/مارس 2023، فرصة هامة لبناء زخم في تنفيذ برنامج العمل، وعرض التقدم المبكر المحرز في جميع مجالات تركيزه الستة، وتعبئة الموارد من أجل التنفيذ المعجل لأهداف التنمية المستدامة من جانب أقل البلدان نموا خلال عقد العمل.